

## فعالية أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة "الزكاة أنموذجاً"

The effectiveness of Islamic financing tools in achieving  
sustainable development "Zakat as a model"

أند صلاح الدين تمر<sup>1</sup> \* ، بلقاسم عقيلة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة دهوك، العراق alend.tamar@uod.ac

<sup>2</sup> كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، a.belkacem@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2020/04/28 تاريخ القبول: 2020/05/29 تاريخ النشر: 2020/06/08

### الملخص:

إن موضوع التنمية المستدامة قضية مستجدة تستدعي الدراسة، لارتباطها بالعديد من جوانب الحياة في أي دولة؛ حيث إن تحقيق أهدافها يشمل أبعاداً مختلفة وذلك وفق استراتيجية أساسها استغلال رؤوس الأموال بما يخدم الدولة، مما يستدعي تحضير ميزانية عالية باعتبار أن فجوة التخلف أكبر على جميع المستويات. والتمويل الإسلامي؛ يحمل الخدمات المالية التي تؤدي وفق أصول الشريعة الإسلامية من بين الأسس التي تحوز على دور مهم في الحياة الاقتصادية حيث يساهم في تحفيز هذا القطاع بإنعاش عملية الاستثمار. هذا التمويل له صيغ عديدة ومتنوعة ومن ضمنها الزكاة فبالإضافة إلى اعتبارها فرضاً دينياً ومؤسسة تكافلية اجتماعية، تعتبر مصدراً تمويلياً تساهم في تحفيز الجانب التنموي للدولة؛ دورها لا يقتصر فقط على وظيفتها المنصوص عليها بالكتاب والسنة، وإنما تناط بها وظيفة أخرى هدفها رفع نسبة التنمية في المجتمع، وذلك من خلال منع اكتناز الأموال وعدم بقائها حبيسة الصناديق، والانتفاع بها بما يخدم الاقتصاد، كما يكون لها أثر واضح في التشجيع على الإنفاق وتحقيق التوازن بين الاستهلاك والاستثمار.

## الكلمات المفتاحية: الزكاة، التنمية المستدامة، قوانين عربية

### Abstract:

The sustainable development subject, an emerging case that worth of seeking, as it is linked to many Life portions in any country. Where the achievement of its objectives includes different dimensions according to a strategy based on the exploitation of funds to the benefits of the State, which requires preparations of a high budget because the –Underdevelopment- is greater in all Levels. Islamic finance; all financial services performed in accordance with the principles of Islamic law among the foundations that have an important role in economic life as it contributes to stimulate this sector by revitalizing the process Investment. Islamic funding has many different types, such as Zakat. Furthermore, to consider it a religious commitment it is a social symbiotic institution, a financing formula that contributes to stimulating the developmental aspect of the state; its role is not limited only on its function prescribed by the Quran and the Sunnah, but assigned to another function whose goal is to raise the proportion of development in society, by preventing the hoarding of funds and not staying locked in boxes, and to use it to serve the economy, Also it encourages spending and balancing process between consumption and investment .

**Keywords: Zakat, sustainable development, Arab laws.**

### مقدمة:

يعيش العالم الإسلامي واقعا معيشيا صعبا أوجدته العديد من الظروف التي واجهته، فضلا عن التدخل الأجنبي الذي لم يفوت عن نفسه فرصة النهب، الخرق والاستيلاء على ثرواته، هذا الوضع أثر سلبا على جوانب المجتمع وصنفته ضمن الدول المتخلفة حضاريا، اقتصاديا، صناعيا، ثقافيا، تجاريا وبيئيا، لذلك اهتم الإسلام بإيجاد وسيلة فعالة تساهم في تحسين الأوضاع من خلال نظام الاقتصاد الإسلامي؛ باعتماد أسلوب يركز على استخدام الموارد المتاحة من أجل سد الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع، ويتجلى اهتمام الإسلام من خلال إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في عام

1973 بجدة، بوصفه مؤسسة إسلامية قائمة على أساس خدمة المجتمع؛ إذ يهدف إلى دعم التنمية والتقدم الاجتماعي للشعوب وفقاً وفق تعاليم الإسلام.

إذ يعد النظام الاقتصادي الإسلامي نظاماً فريداً من نوعه كونه يسعى إلى إضفاء دعائم التكافل في المجتمع؛ حيث يعتبر علماً متخصصاً بالبحث عن طرق الكسب الحلال، من أجل تحقيق مصالح الأمة الإسلامية، هذا ولقد لقي هذا النظام قبولا وانتشاراً كبيراً في العديد من الدول الإسلامية. كما وأن الغاية الأساسية من وراء هذا النظام هو إعادة الهوية للأمة الإسلامية واستعادة مكانتها التي فقدتها بسبب الأزمات التي تعرضت لها، فإذا تحقق هذا الأمر تمكنت من اتخاذ المواقف التي تخدم مصالحها، وتجعلها في مصاف الدول المتقدمة. ومن بين الأساليب التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسلامي لتسيير نشاطه هي التمويل الإسلامي.

لقد ظهر التمويل الإسلامي إلى الأفق بعد ما كان مجرد فكرة تدور في أذهان الكثيرين، وبروزه بشدة يؤكد على مدى شمولية الإسلام وتكامل نظمه في جميع جوانب الحياة؛ حيث أن خاصية التمويل تنبع من نظرة الإسلام إلى المال، إذ اعتبره عاملاً مهماً في حياة الفرد والمجتمع. يعتمد هذا التمويل على العديد من الصيغ المختلفة كل منها يقوم على أساس معين كالمديونية أو المراجعة ويتم الاستناد عليه في جميع المشاريع ذات طابع اقتصادي، اجتماعي، تجاري، خدماتي. ومما لا شك فيه، أن تسيير هذا النشاط يتطلب مبالغ مالية ضخمة للقيام بالمشاريع وتنفيذها، وبامتلاكه يستطيع توفير متطلباته اليومية له ولعائلته. فإذا كان المال يحوز على أهمية من ناحية الجانب الصحي أو الاجتماعي للفرد فهو يحوز أيضاً على أهمية روحية تتجلى في القيام بأمور تعبدية يبتغي من وراءها مرضاة الله؛ إذ أن المال رزق من الله فما رزق أحد وحرماً آخر إلا لحكمة لا يعلمها إلا هو سبحانه وتعالى.

لقد قسم الله الأرزاق للكثير من الأشخاص وجعل في قلوبهم حب الخير والعطاء، فلا بد من جعله وسيلة للتقرب منه ومساعدة غيرهم محتاج كان أو محروم، ولا يتخذ وسيلة للتبذير والإسراف، هذا التقرب يكون بمختلف طرق العون إما استحباباً كالصدقة وفي ذلك قول الرسول (ﷺ): (ما نقصت صدقة من مالٍ، وما زاد الله عبداً بعفوٍ إلا عزاً، وما تواضع أحداً لله إلا رفعة)

الله)، وإما فرضا كالزكاة؛ هذه الأخيرة هي قرينة الصلاة والصوم، حثت عليها العديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية. فضلا عما قاله الصحابة بشأنها نذكر على سبيل المثال ما ورد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا). فالزكاة هي ركن أهميته لا تقل عن باقي أركان الإسلام؛ قرنها الله بالصلاة والأعمال الصالحة، يلتزم بها المسلم ليست بتبرع يقدمه الغني إلى الفقير وإنما معناها يتعدى ذلك ومداها يتسع، كونها تعتبر جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الإسلامي ومصدرا من مصادر التمويل.

لقد شرع الإسلام الزكاة لتنظيم حياة الإنسان، وتوفير جو يملأه الأمن والاستقرار، فضلا عن الترابط والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، لذلك عدت أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة، اكتسبت كفاءة عالية في تمويل المشاريع التي تدر بالرفع على الكل، ومن ثم تظهر أهميتها في تمويل المشاريع المسطرة من قبل الدولة الهادفة لتحسين الأوضاع المتدهورة فيها، وتزداد أهمية إذا تم تحصيل جميع أنصبتها وصرفها لمستحقيها المقررين شرعا. ومن بين أكثر المشاريع التي ربطت بمصدر الزكاة التنمية المستدامة، فهذه الأخيرة هي تحدي سعت إلى تحقيقه كل دولة العالم وفق استراتيجية قائمة على اقتصاد متوازن ورفاهية اجتماعية فضلا عن وجود أنظمة مسالمة للبيئة.

إن موضوع فعالية أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة موضوع يستدعي الدراسة والبحث، كون أن هذه الأخيرة أهدافها تمس جوانب الحياة المختلفة؛ إذ هي عملية تطوير وتطوير كوكب الأرض، هذا الأمر يعد مطلبا عالميا عمدت الأمم المتحدة على ترسيخه والعمل على تحقيقه، كما لم تغفل عنه الدول العربية في ترسانتها القانونية؛ إما بموجب نصوص قانونية خاصة بالتنمية أو في نصوص عامة.

تتمحور مشكلة البحث في عدم الاهتمام بالجانب الإداري والاستثماري للزكاة مما جعلها تعاني من قلة التدبير، هذا ما يؤثر على دورها لمعالجة الكثير من المشاكل التي تعاني منها الأمة الإسلامية في الوقت الحالي، فضلا عن عدم وجود آلية فعالة لضمان دفعها وتحصيلها بصورة تحقق الغاية التي

شرعت من أجل تحقيقها. ومن هذا المنطلق لم تجد الزكاة كمصدر تمويلي تلك البيئة المناسبة لأداء دورها في إرساء دعائم التنمية المستدامة. ومن ثم يمكن طرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى تعتبر الزكاة أداة فعالة من أدوات التمويل الإسلامي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟ وهذا الإشكال تندرج تحته العديد من التساؤلات الآتية:

- 1- ما هي الزكاة؟ وهل هي واجبة على المجنون و المعتوه والسفيه واليتيم والصغير؟ ولماذا؟
- 2- ما الغاية من افتراض الزكاة؟ وما هي أهميتها؟
- 3- فيم تختلف الزكاة عن نظام التأمين؟
- 4- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ ما هي دواعي إيجادها؟ وما هي أبعادها؟
- 5- هل الزكاة كفيلة بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث؟
- 6- ما هو الهدف الأساسي من التنمية المستدامة؟ وما هي أبعادها؟
- 6- كيف تعتمد استراتيجية التنمية المستدامة على الزكاة كمورد تمويلي لها؟
- 7- كيف يمكن للغني معرفة المستحقين أو الفقراء إثر ازدياد عدد أفراد المجتمع وعدم معرفة بعضهم البعض؟

في سبيل الإجابة على هذا الإشكال ومختلف التساؤلات الفرعية اعتمدنا على منهج وصفي تحليلي مقارن؛ حيث قمنا بجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الزكاة والتنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى عمدنا على تحليل بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بالموضوع. بالاعتماد على بعض الموثائق الدولية والتقارير المتعلقة بالموضوع.

ومن أجل الإلمام أكثر بموضوع البحث محل الدراسة اعتمدنا على مبحثين حيث خصصنا المبحث الأول للحديث عن ماهية الزكاة من ناحية التعريف اللغوي، الفقهي والاصطلاحي، مع

الوقوف على أهميتها الفردية والاجتماعية، وإبراز أهم ضمانات دفعها. أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن دور الزكاة التمويلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إبراز مدلول مصطلح التنمية المستدامة، وأبعادها، وأهم الآثار المترتبة عنها في حالة تمويلها للمشاريع التنموية.

## 1. ماهية الزكاة - واقعها المعاصر و ضمانات دفعها-

قال رسول الله (ﷺ): (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان) <sup>(1)</sup>. كما وفي القرآن الكريم كدستور أعلى اقتزن عبارة (إيتاء الزكاة) بعبارة (قيام الصلاة) في ثمانية وعشرون موضعاً. وهي تمثل الركن المالي والاجتماعي من أركان الإسلام. وإذا كانت الدول المتقدمة اخترعت تقنيات بشرية مستحدثة في مجال الصناعة، الزراعة والتجارة.. الخ بغية السيطرة على آفاقها التنموية، ناهيك عن إتباع وسائل وتقنيات غير مشروعة لتحقيق غاياتها التمويلية والتنموية، فنحن كمسلمون لدينا نظام مالي قادر على تلبية جميع مشاكل الأمة الاقتصادية، الاجتماعية، التمويلية والتنموية. ولكن من المؤسف جداً نجد الآن أن هذا النظام المتكامل يعاني من قلة التدبير والاهتمام بجانبه الإداري والاستثماري مما ينعكس ذلك سلباً على دورها لمعالجة الكثير من المشاكل التي تعاني منها الأمة الإسلامية في الوقت الراهن.

على ضوء ما سلف آثرنا تقسيم هذا المبحث على مطلبين، نتطرق إلى مفهوم الزكاة وأهميتها ، ثم نبحت في الواقع المعاصر للزكاة و ضمانات دفعها.

### 1.1 مفهوم الزكاة:

الزكاة عبارة عن عبادة مالية يؤديها المسلم بقصد مد يد العون لإخوانه الفقراء مما يترتب على ذلك النفع العام، وبذلك يبرز فعالية محور التضامن الاجتماعي الذي تنادي به المنظمات الخيرية والقوانين الوضعية التي هي من صنع البشر. هذه العبادة كسائر العبادات تحقق فوائد جمة سوى على الصعيد الشخصي أم العام المجتمعي،، على ضوء ذلك آثرنا تقسيم هذا المطلب على فرعين نين المقصود بالزكاة ، ثم نتطرق إلى تعريف الزكاة عند فقهاء الشريعة الإسلامية.

## 1.1.1 المقصود بالزكاة في المعنى اللغوي والاقتصادي

نتناول في هذا الفرع تعريف الزكاة حسب مدلولها اللغوي والاقتصادي على النحو الآتي:

### أولاً- تعريف الزكاة لغةً:

إن خير مرجع يمكن العودة إليه لمعرفة المعنى اللغوي للزكاة هو - القرآن الكريم- وجدير بالذكر، أن لفظ الزكاة في هذا المرجع العظيم اتخذ أكثر من معنى، وعلى هذا الأساس يطلق أساتذتنا العلماء العديد من المعاني اللغوية على الزكاة مثل (الطهارة)<sup>(2)</sup>، الزيادة أو النمو<sup>(3)</sup>، الرحمة<sup>(4)</sup>، الإسلام، الحلال أو الطيب<sup>(5)</sup>، الثناء<sup>(6)</sup>.

### ثانياً- تعريف الزكاة في المعنى الاقتصادي:

تعرف الزكاة في الاقتصاد الإسلامي بأنها فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً، وبصفة نهائية، وبدون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقاً للمقدرة التكلفة للممول، وتستخدمها في تعطيطة المصاريف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية<sup>(7)</sup>.

## 2.1.1 تعريف الزكاة عند فقهاء الشريعة الإسلامية:

- **تعريف الزكاة عند الأحناف:** هي تملك جزء من مالٍ عيَّنه الشارع من مسلم لفقير غير هاشمي ولا مولاه مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه<sup>(8)</sup>. أي لا يجوز للمالك أن ينتفع بمال الزكاة بأي شكل من أشكال الانتفاع.

- **تعريف الزكاة عند الشافعية:** عرفها الإمام النووي من الشافعية بأنها: اسم مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص أو عن بدن مخصوص على وجهٍ مخصوص يصرف لطائفةٍ مخصوصة<sup>(9)</sup>. ويراد بالاسم المقدار أي القدر الذي أوجب الشارع إخراجه وهو العشر أو نصف العشر أو نصف نصفه بمعنى الربع، أما المال المخصوص فهو المال الذي أخضعه الشارع للزكاة عند بلوغه للنصاب

(10). أما الطائفة المخصوصة فهم المستحقين الذين حددهم الله عز وجل في كتابه العزيز وحصرهم في ثمانية فئات (11).

- تعريف الزكاة عند الحنابلة: حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص (12). ويلاحظ بأن الحنابلة أكدوا على وجوبية الزكاة فهي فرض وليست سنة مما يعني أنه يعاقب المانع عن دفعها.

- تعريف الزكاة عند المالكية: هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه بعد تمام الملك وحول غير معدن ولا حرث (13). وهذا يعني يشترط تمام الملك خلال العام وبخلاف ذلك لا توجب الزكاة.

يمكن لنا أن نعرف الزكاة بأنها ركن من أركان الإسلام بمقتضاها يتوجب على كل مسلم أن يؤدي ما عليه من حقوق الطوائف التي حددها الشارع وذلك بإخراج جزء محدد من مال محدد في وقت محدد وإعطائه لمن يستحقه شرعاً على سبيل الحصر.

## 2.1 أهمية الزكاة:

من خصال المجتمع المتحضر والمتقدم وجود علاقة طيبة بين الغني والفقير، وتصدر الإشارة إلى أن العلاقة بين إسراف الأغنياء وازدياد عدد الفقراء هي طردية (14). بمعنى كلما زاد عدد الفقراء في الأمة هناك ما يقابلهم من الأغنياء لا يدفعون الزكاة. في حين الإسلام وضع من الأدوات ما يؤدي إلى عمارة النفوس وتركيتها من الباطن ويجفزههم نحو تكوين تلك العلاقة؛ وإن ما شرعه الله سبحانه وتعالى من الأحكام الشرعية فيها تنظيم للحياة بصورة عامة لذلك أمر الله سبحانه وتعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (103) (15). علاوة على فضل الزكاة الأخرى، فلها أهمية تنموية وتمويلية بالغة بالنسبة ل: (الفرد، المجتمع، الدولة والأمة بأكملها). ونحن نركز هنا على أهميتها الدنيوية، لذلك نحاول في هذا الفرع أن نسلط الضوء على الأهمية التنموية والتمويلية لها.

### 1.2.1 أهمية الزكاة بالنسبة للأفراد:

تظهر أهمية الزكاة بالنسبة للأفراد في النقاط الآتية:

- الزكاة لا تعنى فقط بسد جوع المستفيدين؛ بل هي أداة فعالة لدعم الإنتاج لأن إخراج مال الزكاة سيؤدي إلى رفع مستوى الاستهلاك والطلب على البضائع والخدمات، مما يجعلها أداة فعالة لمحاربة البطالة بصورة غير مباشرة<sup>(16)</sup>.

- تمكن المستفيد المحترف من تمويل مشروعه بمبالغ الزكاة مما يجعله قادراً على النشاط الاقتصادي والحصول على دخل دوري يكفي لمعيشته<sup>(17)</sup>.

- الزكاة تحرض الأفراد (الأغنياء) على استثمار أموالهم وتمنعهم عن الاكتناز<sup>(18)</sup>، وخير دليل على ذلك هو الوعيد الذي وعد به الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (34)<sup>(19)</sup>.

والسؤال الذي يثور هنا: ماذا لو كان صاحب المال (الغني) مجنوناً أو معتوها أو سفيهياً أو يتيماً أو صغيراً؟ فهل الزكاة واجبة عليه أم لا؟ ولماذا؟ فالجواب هو بنعم فهي واجبة عليه لقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (103)<sup>(20)</sup>.

تبيّن مما سبق، أن الزكاة تحفز أصحاب رؤوس الأموال إلى التفكير قبل اتخاذ القرار بادخار أموالهم فهي وسيلة للحث على الاستثمار ودعم المشاريع ومحاربة الفقر وليست فقط لسد الجوع.

### 2.2.1 أهمية الزكاة بالنسبة للمجتمع والدولة:

- للزكاة دوراً تنموياً من خلال تمويل الكثير من المشاريع، إذا ما التزم بها المكلف، وتم تنظيم مواردها بصورة احترافية.

- إن إنفاق أموال الزكاة لإقامة المؤسسات الاستثمارية لتقوية الأمة الإسلامية مثل حفر الترع- تشييد الجسور- إقامة المباني العامة- نصب الشبكات الضرورية للمواصلات يسهم في توفير البنية الأساسية من أجل تسهيل مراحل العملية الإنمائية المختلفة<sup>(21)</sup>.
- تحقق الزكاة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع حيث يشعر الفقير بأن له حق في أموال الغني والغني لا يشعر بالمنيّة عند إخراجها لأموال الزكاة، وما يؤكد على ذلك هو قوله سبحانه وتعالى ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ (24) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (25)﴾<sup>(22)</sup>.
- الزكاة تحقق التأمين الاجتماعي-مع فارق- فمن أصابه مصيبة أو كارثة أو يعاني من مسألة الديون وما إلى ذلك، فهي تؤمن له ما يعانیه من مشاكل<sup>(23)</sup>.
- تساهم الزكاة في الحد من الجرائم، واستتباب الأمن والأمان داخل المجتمع<sup>(24)</sup>.
- إن تنظيم تحصيل الزكاة وحسن توزيعها من شأنه أن يحمي الوظيفة العامة من الاستغلال وأخذ الرشاوي من قبل صغار الموظفين ذوات الدخل المحدود؛ مما يؤدي إلى بث النزاهة داخل السلك الحكومي.

## 2. الدور التمويلي للزكاة في تحقيق التنمية المستدامة

إن الأهمية التي تحوزها الزكاة سواء بالنسبة للفرد بصفة خاصة أو بالنسبة للدولة بصفة عامة، جعلها مصدرا أساسيا من مصادر التمويل الإسلامي، فبالإضافة إلى كونها تنتمي إلى الشعائر الدينية الإسلامية فهي مورد مالي فذ نظرا لتضخم وعاءه، ومن أجل الاستفادة من هذا المورد لا بد من توجيه هذه الأموال بما يخدم الصالح العام، ومن بين أهم المسائل التي ارتبطت بالزكاة هي التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة من بين القضايا المعاصرة التي نالت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين، وضعت بشأنها الخطط والاستراتيجيات من أجل النهوض بمستوى دولة ما في جميع المجالات، كون أن نتائجها تعود على الإنسان والمجتمع ككل؛ نظرا لما يعانیه العالم من تدهور يمس جوانب الحياة

الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية. هذا ولقد تربع هذا المصطلح على الساحة الدولية والوطنية منذ أواخر القرن الماضي؛ حيث انعقدت المؤتمرات وصيغت القرارات ووضعت البرامج في سبيل إقرار هذا المصطلح وإعطاءه موقعا خاصة ضمن مختلف العلوم، فأصبح متداولاً بكثرة وتعدد استخدامه وانطوى على العديد من المضامين المختلفة التي تستوجب إزالة الغموض عنه.

ونظرا للأهمية التي تحوزها التنمية المستدامة فقد لقيت استساغاً كبيراً من قبل العديد من الباحثين والدارسين؛ مما أدى إلى ارتباطها بمختلف العلوم المعرفية لتشمل التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، أو ما يعبر عنها بأبعاد التنمية المستدامة، وتبعاً لذلك تم دمجها بصفتها محركاً رئيسياً في الاستثمار - مؤسسة خيرية تعبدية متعددة الوظائف، آلى وهي الزكاة - موضوع دراستنا؛ إذ تعد حل اقتصادي، اجتماعي وبيئي للكثير من المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية، ومورد تحفيزي لتوسيع الاستثمارات المحلية أو الأجنبية. وعليه سنتطرق إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة وفق ما ورد في مؤتمرات الأمم المتحدة، ثم نبين آثار الزكاة نسبة إلى أبعاد التنمية المستدامة.

## 1.2 مفهوم التنمية المستدامة

مصطلح التنمية المستدامة هو مصطلح أممي؛ حيث تمخض عن قرارات الأمم المتحدة الناتجة عن المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت في الفترة الممتدة من 1972 إلى غاية 1992؛ حيث تطورت بنية هذا المصطلح انطلاقاً من مؤتمر ستوكهولم في عام 1972؛ إذ اعتبر أول اجتماع دولي هدف إلى تحديد مفهوم التنمية المستدامة على نطاق واسع، وتواصلت الجهود في سبيل تحديد هذا المفهوم ووضع أسسه وذلك من خلال اجتماع اللجنة العالمية المعنية بالتنمية والبيئة في سنة 1983؛ حيث تمخض عنها تأسيس لجنة هدفها معالجة ما يمس البيئة البشرية والقضاء على آثارها السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بعدها أصدر القرار المسمى " مستقبلنا المشترك" أتى ليقدم تحليلاً دقيقاً لحالة البيئة والإحاطة بمسألة التنمية المستدامة، لتختتم سلسلة المؤتمرات بإصدار تقرير برونتلاند سنة 1992؛ حيث تضمن أسس التنمية المستدامة وأصبح الأكثر اعتماداً من قبل دول العالم<sup>(25)</sup>.

إن الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة كعنصر في هذا البحث يتطلب منها تحديد المقصود بالتنمية المستدامة ، ثم نبين أبعاد التنمية المستدامة .

### 1.1.2 المقصود بالتنمية المستدامة

يتمثل أساس فكرة التنمية المستدامة في تحقيق التغيير على المدى البعيد، وهي المساعي التي دعت إليها العديد من المنظمات الدولية، كما تعتبر من ضمن المواضيع الهامة في علم الإقتصاد، من خلال إعطاء مدلول لهذا المصطلح، فكل عرفه حسب نظرته، وعليه سنحاول بيان هذا المدلول على النحو الآتي:

حيث ورد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية<sup>(26)</sup>، تحت مصطلح " التنمية المتواصلة"؛ حيث عرفت بأنها: (تلبية حاجيات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها).

ما يتضح من هذا التعريف أن اللجنة ركزت بشكل جلي على ضرورة أن تكون هذه التنمية شاملة؛ أي تفي الحاضر والمستقبل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ورد التعريف بشكل عمومي كون أن مصطلح الأجيال المقبلة واسع ولم يتم تحديد نطاقه.

كذلك عرفت من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو كما يطلق عليها بمنظمة الفاو بأنها: (إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية، مع ضرورة أن تشمل هذه الحماية الموارد الطبيعية والزراعية)<sup>(27)</sup>.

ركز هذا التعريف على الجوانب ذات الصلة بالطبيعة والزراعة، وهذا راجع من دون شك إلى المهام الرئيسية لهذه المنظمة، كما لم تغفل عن حق الأجيال القادمة في هذه الحماية، وهو الأمر الذي اشترك فيه التعريفين.

ومن جهة أخرى بيّن تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الغايات المرجوة من تحقيق هذه الأخيرة واعتبر أن الإنسان نظراً لدوره الفعال في المجتمع أنه المحور الرئيسي لهذه التنمية؛ يساهم وينتفع بما تثمره من نتائج على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي، وهو ما يعكس اهتمام الأمم المتحدة بقضية الفقر وإلزامية القضاء عليه وإدراجه ضمن الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة<sup>(28)</sup>.

هذا وقد اعتبرت التنمية حقاً من حقوق الإنسان يمنحه حق المساهمة في تحقيقها والتمتع بنتائجها سواء في الميثاق الإفريقي بموجب المادة 22 منه<sup>(29)</sup>، أو الميثاق العربي في المادة السابعة والثلاثون<sup>(30)</sup>؛ إذ وجب على الدول الأعضاء القيام بما يلزم لضمانه؛ من خلال تفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها، والسعي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية تشمل جميع جوانب الحياة،

أما مصطلح التنمية المستدامة فعرف في علم الاقتصاد على أنها التوافق بين التغيرات الذهنية والاجتماعية لمجتمع ما، مما يجعله قادراً على الرفع من ناتجه الحقيقي الكلي بصفة دائمة ومتراكمة، كما عرفت بأنها قدرة الاقتصاد القومي والتي ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعاً ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي لهذا الاقتصاد، وتعرف كذلك بأنها تعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنباء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع<sup>(31)</sup>.

إن اهتمام منظمة الأمم المتحدة والدول العربية بموضوع التنمية المستدامة لم يتوقف عند تعريفها وإنما تم تحديد أبعادها لتشمل جميع نواحي الحياة ولا تقتصر على جانب معين، وهو ما سنحاول بيانه في الفرع الثاني كالتالي.

## 2.1.2 أبعاد التنمية المستدامة

ترتكز خطة التنمية المستدامة على عناصر أساسية وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة؛ إذ تشكل جوهر التغيير المراد تحقيقه، كل عنصر يرتبط ويكمل الآخر بشكل متناسق ووطيد، فازدهار الجانب الاقتصادي يساعد في التخفيف من الظروف القاسية بالمجتمع، وسلامة البيئة متوقف على زيادة الوعي بأهميتها داخل المجتمع. وعليه سنتطرق في هذا الفرع إلى بيان أبعاد التنمية المستدامة على النحو الآتي.

**أ- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة عامة إلى توفير حل لإشكالية التخلف الاقتصادي خلال الزمن، ومن ثم فهي تهتم بالاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة بغية الإعمار والنهوض بمستوى الإنسان من أجل تحسين الحياة البشرية<sup>(32)</sup>، أو هي القدرة على تحمل مستوى محدد من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى؛ أي استخدام الموارد القائمة على النحو الأمثل بحيث يمكن تحقيق التوازن على المدى الطويل، يتم من خلاله تحقيق المصالح الاقتصادية والإيفاء بالالتزامات المجتمعية<sup>(33)</sup>، أو هي تلك التي تعنى بإجراء تخفيضات مطردة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة وللموارد الطبيعية من خلال تحسين كفاية استخدامها<sup>(34)</sup>.

ومن بين السمات الاقتصادية التي تمسها التنمية بقصد التغيير نذكر على سبيل المثال:

**- مستوى دخل الفرد:** إن الدخل هو أحد المحددات الأساسية لمستوى معيشة الفرد والأسرة، والسكان على المستوى الكلي، ويحدد توزيع الدخل نمط تقسيم ثروة الدولة بين مواطنيها، وبالتالي فإنه دليل هام يظهر جوانب التباين في المجتمع<sup>(35)</sup>، فاختلاف مستوى دخل الفرد بين البلدان المتخلفة والمتقدمة يؤدي إلى اتساع فجوة التخلف، وعدم إحراز أي تقدم نحو توزيع ثمار التنمية بين البلدان بصفة عامة وبين الأفراد بصفة خاصة<sup>(36)</sup>. لذلك ومن أجل مواكبة متطلبات التنمية المستدامة وجب رفع مستوى دخل الفرد بما يحقق معه القدرة في الحصول على متطلبات المعيشة.

**- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** تسعى التنمية المستدامة إلى تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهتدة بالانقراض، من أجل ذلك وجب إجراء تخفيضات في مستوى استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وعدم تبديدها، وذلك عن طريق تحسين مستوى كفاءة وإحداث تغيير جذري في أساليب الحياة<sup>(37)</sup>.

**ب- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:** يشكل الإنسان محورا أساسيا التي تركز عليها خطة التنمية المستدامة، ووسيلة فعالة في دفع عجلة المشاريع التنموية ونجاحها، ونظرا لذلك أدرك المجتمع المدني أهمية العنصر البشري من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي ومحاولة التخلص من جميع العراقيل التي تحول دون تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة<sup>(38)</sup>.

فالبعد الاجتماعي هو حق الإنسان الطبيعي في العيش محيط يكفل له ممارسة أنشطته المختلفة مع كفالة حقه في الثروات الطبيعية، واستثمارها بما يخدم احتياجاته الأساسية كالمأوى والطعام واللباس، فضلا عن احتياجاته المكملة لرفع مستوى معيشته كالعمل والرفاهية دون التقليل من فرصة الأجيال القادمة في هذا الحق<sup>(39)</sup>. هذا وتظهر مؤشرات هذا البعد في:

**- النمو السكاني:** إن تثبيت عدد العنصر البشري داخل المجتمع يلعب دورا في إحراز التقدم التنموي؛ كلما زاد عدد السكان كثرت الضغوطات على الموارد الطبيعية بسبب استنزافها، فتلتزم الدولة بتوفيرها، مما يؤدي بلا شك إلى الحد من التنمية<sup>(40)</sup>، ومن ثم فإن القدرة على التنمية في حد ذاتها يمكن أن تعوقل بسبب المعدل العالي للنمو السكاني، إضافة إلى هذا لا تملك الدول الموارد بمخزون يكفي للأجيال القادمة وهو ما يتعارض ومفهوم التنمية<sup>(41)</sup>. وعليه يجب تفعيل مشاركة الإنسان في عجلة التنمية باعتباره المستفيد من نتائجها.

**- محاربة الفقر:** تعتبر ظاهرة الفقر من بين أهم المسائل الجوهرية التي تقوم عليها التنمية الاجتماعية، فطبقا لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع معين لا يحقق الفرد فيه مستوى معين من الرفاهية، أو كما يسمى حد الفقر أو حد الكفاف، إذ يفترض وجود حد أدنى من الاستهلاك

والدخل يقاس على مستوى معيشة الفرد؛ حيث أن كل فرد يكون دخله أقل من هذا الحد يعتبر فقيراً<sup>(42)</sup>.

**- تحسين فرص التعليم:** يلعب التعليم دوراً رئيسياً في حياة الفرد والمجتمع، نظراً لدوره الفعال في ترقية وصقل الموارد البشرية وتوفير اليد العاملة، بوجوده يرتقي المجتمع وفي غيابه يسود الجهل والتخلف، ومما لا شك فيه أن الاحتياجات التعليمية من زاوية التنمية لا تتوقف عند محو الأمية أو بناء مدارس للأطفال، بل تشمل إلى جانب هذا توفير فرص حقيقية للتعليم، وصقل المواهب وتنمية القدرات واكتساب المهارات العلمية، وتمكين الناس من الاستفادة منها دون تمييز بينهم. وبالتالي تحقيق التنمية مرهون بمستوى التعليم وجودته في المجتمع<sup>(43)</sup>.

**ت- البعد البيئي للتنمية المستدامة:** تركز فلسفة التنمية المستدامة على مبدأ أن استنزاف الموارد الطبيعية يترتب آثار ضارة تمس التنمية بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، من أجل هذا وضع هذا الأمر كأول بند في مفاهيم التنمية المستدامة مفاده الموازنة بين النظامين الاقتصادي والبيئي<sup>(44)</sup>؛ بحيث أن الموارد المتوفرة بالطبيعة من تربة، وزراعة وغابات، ومعادن بمختلف أنواعها... إلخ، هي أساس النشاط التنموي يشمل إما الجانب الزراعي أو الجانب الصناعي، وبغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وجب الحفاظ على منظومة الموارد البيئية؛ أي التوفيق بين متطلبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية، أو بمعنى آخر مراعاة البعد البيئي عند وضع سياسة التنمية<sup>(45)</sup>.

إن مراعاة الجانب البيئي لتحقيق التنمية المستهدفة يتطلب القيام بما يلي:

**- حماية الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها المخزون الطبيعي غير المستخدم والذي تستفيد منه البشرية (هواء، تربة، صخور، شمس، نباتات...)، أو بتعبير آخر تلك التي تشمل الغلاف الجوي، والغلاف المائي والغلاف الصخري<sup>(46)</sup>. نظراً لتزايد عدد السكان في العالم فإن تلبية حاجاتهم الضرورية يتطلب التوسع في الإنتاج؛ وذلك عن طريق زيادة المواد الاستهلاكية وفي نفس الوقت مراعاة الموارد الطبيعية بمختلف تقسيماتها<sup>(47)</sup>، والحفاظ عليها وعدم استنزافها.

- **المحافظة على الموارد المائية:** إن الاستخدام الرشيد للمياه من بين العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ إذ وجب حسن استخدام هذا المورد (أنهار، بحار، بحيرات، مياه الينابيع والآبار...) وذلك من خلال عدم هدره واستهلاك قدر معين حسب الحاجة، بالإضافة إلى إنشاء السدود لتخزين المياه، والمحافظة على هذه الموارد تشمل أيضا إصلاح شبكات الصرف الصحي للحفاظ على الصحة، وتوفير المياه الصالحة للشرب، ورفع مستوى شبكة الإمداد بالماء لتفادي مشكلة ندرة المياه خاصة في القرى والمناطق النائية<sup>(48)</sup>.

- **حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري:** الاحتباس الحراري يقصد به الزيادة التدريجية درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض، نتيجة لزيادة انبعاث الغازات الصوبة الخضراء، مما تؤدي إلى عدة نتائج كارتفاع سطح البحر، الجفاف، الفيضانات، وكذا زيادة الأشعة فوق البنفسجية<sup>(49)</sup>. وقد يتساءل البعض عن العلاقة بين المناخ والتنمية، فهنا يمكن القول أن حدوث تغيرات على مستوى المناخ تعيق تحقيق أهداف التنمية؛ حيث أثبتت العديد من الدراسات أن فساد الثروة الزراعية، واستنزاف الطاقة وتلوث البحار، ووجود أمراض عديدة كانت نتيجة للتغير المناخي<sup>(50)</sup>. لذلك شملت خطة التنمية الحفاظ على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية من أجل تهيئة الجو الملائم لرسم أهداف التنمية المستدامة وإنجازها<sup>(51)</sup>.

وتأكيدا لهذا أقرت الأمم المتحدة في قراراتها الصادرة عن المؤتمرات المتعلقة بالبيئة بهذه الأبعاد وأدرجتها ضمن مبادئها الأساسية<sup>(52)</sup>؛ حيث جعلت مهمة تحقيق التنمية المستدامة دولية تتشارك فيها جميع الدول من أجل تعميم الفائدة على جميع الشعوب، وهو ما يطرح مسألة المسؤولية الدولية؛ فكل دولة تقوم بأنشطة سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي وخاصة البيئي داخل إقليمها وتسببت بأضرار لحقت إقليم دولة أخرى تتحمل مسؤولية ذلك.

## 2.2 آثار الزكاة نسبة إلى أبعاد التنمية المستدامة

لقد وضعت اللجان المجتمعة بمؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة والتنمية خطط واستراتيجيات للتنمية المستدامة تضمنت في بنودها ما تهدف إلى تحقيقه من أبعاد تنموية تمس

المجتمع، من أجل النهوض باقتصاده ومستواه الاجتماعي وحماية نظمه البيئية؛ حيث أن تحسين الوضع العام لأية دولة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يعد مطلباً أساسياً تسعى إلى تحقيقه دول العالم، بغية الوصول إلى أعلى درجات الرفاهية الاجتماعية، ومن أجل ذلك وجب أن تتوافق برامج وخطط التنمية مع احتياجات الشعوب. وعليه فإن تفعيل إستراتيجية التنمية المستدامة على أرض الواقع يتطلب رأس مال ضخم ومما لا شك فيه أن الزكاة بحصيلتها المجمعة بإمكانها تغطية جميع هذه النفقات الكبرى.

تساهم الزكاة بصفتها نظام مالي إسلامي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وترتيب آثار تلحق كل بعد من الأبعاد المذكورة أعلاه، وعليه سنبين آثار الزكاة من خلال البعد الاقتصادي، ثم نتطرق إلى آثار الزكاة بالنظر إلى البعد الاجتماعي والبيئي.

## 1.2.2 آثار الزكاة من خلال البعد الاقتصادي

يعد المستوى الاقتصادي لأي مجتمع وجه من أوجه التنمية التي تميز هذا المجتمع؛ حيث أن حالة الاقتصاد تتوقف على نسبة انخفاض أو ارتفاع هذا المستوى؛ إما أن تكون في حالة ركود أو كساد وبالتالي رداءة وسوء الأحوال الاقتصادية، وإما أن تكون في حالة انتعاش مما يؤدي إلى جودتها. إن تمويل المشاريع التنموية عن طريق صندوق الزكاة يرتب آثاراً تلحق البعد الاقتصادي للتنمية تتمثل في: محاربة الاكتناز، التشجيع على الاستثمار والتشجيع على الإنفاق، سنشرح ذلك بشيء من التفصيل في النقاط الآتية.

أ- دور الزكاة محاربة الاكتناز: عمد الإسلام إلى إيجاد وسيلة تحارب الاكتناز - سبق الإشارة إليه أعلاه- وتساهم بطريقة إيجابية في استغلال المال؛ حيث تسعى الزكاة إلى إصلاح الجانب النفسي والاجتماعي للمكنتز عن طريق إزالة القسوة عن قلوبهم، والتفكير في غيرهم، والبعد عن الشح والبخل<sup>(53)</sup>، وهو ما يظهر من قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (9)<sup>(54)</sup>، و في قول النبي (ﷺ): ( ثلاث من كن فيه وقى شح نفسه: من أدى الزكاة وقرى الضيف وأعطى في النائة)<sup>(55)</sup>.

أما من الناحية الاقتصادية تساهم الزكاة في محاربة الاكتناز في نقطتين: أولهما الجباية؛ حيث إن الزكاة في الأموال النامية حكما أو فعلا وفي الثروات العاطلة، كما تحارب تجميد الأموال وحبسها عن أداء وظيفتها الرئيسية، وهي استثمارها وتنميتها. بالإضافة إلى أن الزكاة لا تعاقب النقود المعطلة أو الثروة المدخرة فحسب بل تتعدى هذا الأمر لتعاقب عوامل الإنتاج المتروكة دون استخدام فعلي في عملية الإنتاج؛ حيث أن عدم استخدامها ينقص قدرتها الإنتاجية<sup>(56)</sup>. ثانيهما من حيث المصارف؛ أهل الزكاة ومستحقوها أي الأصناف الذين تصرف لهم الصدقات المذكورة في القرآن<sup>(57)</sup>؛ حيث توجه مصارف الزكاة لكل فئة من الفئات الثمانية المحددة، وتجدد الإشارة إلى أن المصرف الخاص بفئة " في الرقاب"<sup>(58)</sup>، يكون له أثرا مزدوجا؛ حيث أن تحرير رقبة يؤدي إلى تحرير ذريتها بالتبعية من احتكار جهودها الإنتاجية وإطلاقها للمشاركة في النشاط الإنتاجي وفق قدرتها وكفاءتها<sup>(59)</sup>.

**ب- دور الزكاة في الحث على الاستثمار:** الاستثمار هو التوظيف الفعلي الموجه للمال الزائد أو المدخرات عن الحاجة بشكل مباشر أو غير مباشر، في نشاط اقتصادي لا يتعارض ومبادئ الشرع ومقاصده، وذلك بغية الحصول على عائد منه يستعين به الفرد أو الجماعة بمهمة الخلافة لله وعمارة الكون<sup>(60)</sup>، من خلال هذا التعريف يتضح أن الهدف الذي يتحقق من الاستثمار هو زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وهذه الزيادة تتحقق عن طريق فريضة الزكاة؛ حيث تعد هذه الأخيرة حافزا للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي<sup>(61)</sup>.

لقد تضاربت الأقوال بشأن مسألة استثمار الأموال الزكوية بين معارض ومؤيد، وكل جهة استندت إلى أدلة وبراهين أما تمنع أو تجيز هذه المسألة<sup>(62)</sup>، ليستقر في الأخير القول<sup>(63)</sup>، بجواز استثمار هذه الأموال كون أن الهدف هو تنميتها عن طريق التجارة أو عن طريق الصناعة أو عن طريق أي شيء يستثمر، بشرط أن يمارس أيادي أمينة وأساليب مأمونة، بالإضافة إلى أن هذا الاستثمار هو تدبير واضح النفع للمستحقين؛ إذ يجوز إقامة مشروعات إنتاجية من أموال الزكاة خاصة بالسلع والخدمات توزع على المستحقين لها على سبيل التملك<sup>(64)</sup>.

هذا وقد قيد المميزون استثمار أموال الزكاة بعدة ضوابط تمثلت في:

- أن يتحقق من وراء الاستثمار مصلحة حقيقية راجحة للمستحقين كزيادة أموال الزكاة أو إقامة مشاريع تدر بالرفع، على أن تكون المنفعة تشمل الحاجات الضرورية الواجب تأمينها.

- اتخاذ جميع التدابير التي تضمن حق الانتفاع بأصول الزكاة وبيعها للمستحقين لها فقط في جميع المشاريع الاستثمارية ولا ينتفع بها غيرهم إلا بمقابل مادي<sup>(65)</sup>.

- وجوب أن تكون المشاريع الاستثمارية مشروعة؛ أي أباحها الإسلام كاستثمارها في الزراعة، أو التجارة أو الصناعة، وجميع الطرق المشروعة إذ لا يجوز أن يكون الاستثمار بطريق محرم كالربا، والميسر وغيرها.

- وجوب أن تتم دراسة أي مشروع موجه للاستثمار بأموال الزكاة من أجل تحديد الجدوى الاقتصادية منه؛ ربح أو خسارة، فإذا غلب الأول باشر العمل وإذا غلب الثاني الغي الأمر<sup>(66)</sup>، فلا يجوز استثمار أموال الزكاة في المجالات التي يتساوى فيها الربح والخسارة، لذلك وجب القيام بمثل هذه الدراسات لتقليص المخاطر وترجيح الاستثمار من عدمه<sup>(67)</sup>.

إن استثمار أموال الزكاة يكون عن طريق تدوير عجلة الاقتصاد وزيادة الدخل القومي؛ حيث تساهم في زيادة القوة الشرائية أي الطلب، مما يدفع بالمستثمرين إلى زيادة حجم استثماراتهم ورفع مستوى الإنتاج لكفاية الطلب هذا من جهة، ومن جهة أخرى خوفا من ضياع المال وأكله من قبل الزكاة سنويا، فبدل اكتنازه يستحسن توجيهه للمشاريع الاستثمارية، بغية زيادة النمو الاقتصادي وانتعاشه، مما يؤدي إلى تحسين الجانب الاقتصادي للدولة<sup>(68)</sup>.

**ج - دور الزكاة في الحث على الإنفاق:** يعرف الإنفاق على أنه صرف المال في الحاجات الضرورية وغيرها<sup>(69)</sup>، أو هو بذل المال أو نحوه في وجه من وجوه الخير<sup>(70)</sup>، هذا وقد حث الإسلام على الإنفاق وذكره في العديد من الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (3)﴾، وقوله أيضا: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ بِحَدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (110)﴾، وذكر كذلك: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (195)﴾،

أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةً وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾ (254) <sup>(71)</sup>. فهذه الآيات تأمر بالإففاق وتحض عليه، وتأمر المسلم بآداب معينة يلتزم بها كابتغاء وجه الله من وراء نفقته، والبعد عن المن كونه من الكبائر، وعدم التناول على المحتاج، وأن تكون نفقته سرا لا داعي للجهر بها أمام الكل، والالتزام بالاعتدال في نفقته وعدم إسرافها فوق اللازم <sup>(72)</sup>.

إن دور الزكاة لا يقتصر فقط على الاستثمار وإنما يشمل أيضا الإففاق؛ حيث تساهم في زيادة النفقات الاستهلاكية الضرورية للفرد التي تكفيه وكل من يعيله، وذلك لمجابهة الظروف المعيشية الصعبة، ودفع كل ما يحول دون راحته حقيقة أو حكما، تتضمن هذه النفقات: السكن، الأكل، الملابس، مستلزمات البيت كأجهزة الوقاية من البرد والحرق، الأثاث الضروري في كل بيت... هذا من جهة، من جهة أخرى تساهم الزكاة في زيادة وتيرة استهلاك السلع والخدمات؛ حيث تصرف أموال الزكاة لمستحقيها مما يؤدي إلى زيادة الإففاق الاستهلاكي؛ إذ يوجهون ما يتحصلون عليه من مال إلى شراء ما يحتاجونه، وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة الزكاة في زيادة الإففاق الاستهلاكي وجب أن يكون عند حد الكفاية وليس لدرجة الادخار <sup>(73)</sup>.

ما يمكن قوله حول دور الزكاة في الجانب الاقتصادي سواء عن طريق منع الاكتناز، أو التشجيع على الاستثمار، أو الحث على الإففاق يجعل المستوى الاقتصادي في أوج تقدمه.

## 2.2.2 آثار الزكاة بالنظر إلى البعد الاجتماعي والبيئي

إن الجانب الاجتماعي والبيئي بعدان أساسيان في كل مجتمع؛ حيث يتميز كل جانب منهما بسماته الخاصة، ونظرا لأهميتهما ودورهما الفعال، سعت الزكاة بأموالها إلى تعزيزهما وتحسين ظروفهما؛ حيث إن إدماج الأموال الزكوية في هذين الجانبين يربط آثارا، نتناولها بشيء من التفصيل على النحو الآتي بيانه.

## أولاً- دور الزكاة من خلال البعد الاجتماعي:

سبق و أوضحنا أن الإنسان هو محور هام في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك من بين الغايات الأساسية التي بنيت عليها هي القضاء على كل ما يحول دون رفاهيته الاجتماعية التي يتمتع بها كل فرد في المجتمع، فالزكاة تقوم بهذا الدور وذلك عن طريق: الحد من نسبة البطالة، والحد من الفقر. وترقية العلم، وعليه سنبين كل عنصر على حدا كالتالي.

**أ- دور الزكاة في الحد من نسبة البطالة:** للبطالة عدة تعريفات، إذ يقصد بها حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل، والراغبين فيه والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه، كما تعرف أيضا الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين<sup>(74)</sup>.

تعد البطالة ظاهرة اجتماعية ألفت بظلالها على المجتمعات البشرية، إذ اعتبرت من أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، كون أن أثارها تمس الفرد كضالة الدخل، وفقدان المهارة في العمل، كما تمس المجتمع بأن تساهم في زيادة نسبة الجرائم المرتكبة؛ حيث تكسب البطالة للشخص صفة المجرم يسرق وينهب ويرتكب الجرائم المختلفة، كما تساهم البطالة في زيادة نسبة الهجرة من البلد بسبب الظروف الصعبة مما يدفع بالبطال إلى البحث عن العمل في أحضان بلد آخر.

ونظرا لما ترتبه البطالة من آثار سلبية تؤثر على مستوى دخل الفرد وكذا المستوى الاقتصادي في المجتمع، فإن استثمار أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية تساهم في القضاء عليها؛ حيث تعمد السلطة الخاصة بالتصرف في هذه الأموال إلى إقامة مشاريع في المجال الصناعي والزراعي والتجاري التي تحتاج إلى اليد العاملة، فبفتح مثل هذه الأعمال يتم تقليل نسبة البطالة في المجتمع.

لذلك فإن مكافحة البطالة يجب أن تدرج وفي القائمة الأولى ضمن البرامج الاقتصادية والاجتماعية الممولة عن طريق الزكاة المحصلة، وهنا يظهر دور الإسلام الذي أرسى تعاليم قيمة تهدف إلى نبذها وخلق مناصب عمل للفرد البطل عن طريق استثمار هذه المورد الإسلامي، كون

أن الشغل يكسبه احترامه ورزقه، كما أن خلق هذه المناصب يعد قيمة مضافة لتحسين النمو الاقتصادي ينفع به الفرد نفسه أولا والمجتمع ثانيا<sup>(75)</sup>.

**ب- دور الزكاة في الحد من الفقر:** عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول (ﷺ) قال: (ليس المسكين الذي يطوف على الناس، ترده اللقمة واللقمتان، والتمررة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يُقطن به فيُتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس)<sup>(76)</sup>. سبق وبيننا أعلاه أن الفقر من ضمن العناصر الأساسية التي تندرج ضمن البعد الاجتماعي المسطر من قبل التنمية المستدامة، ونظرا لحداثته تسعى الزكاة بدورها الفعال في التقليل منه ومحاولة القضاء على جذوره نهائيا، وهو ما يستدعي بداية معرفة سبب الفقر؛ فهذا الأخير وصف بالمرض ولا بد من تشخيصه لمعرفة الدواء اللازمة له؛ حيث أن أسباب الفقر عديدة منها البطالة التي تكلمنا عليها، ومنها أيضا قلة الدخل، العجز، وغيرها كثير<sup>(77)</sup>.

يعد صندوق الزكاة من ضمن الصناديق التي لها دور فعال في التكافل الاجتماعي؛ حيث أن الاعتماد عليه يؤدي إلى تقليص الفوارق الاجتماعية، وتأمين الأفراد في المجتمع من الفقر وأثاره<sup>(78)</sup>؛ حيث تقوم بإعادة توزيع الثروة لمصلحة الفئات الفقيرة والمحتاجة، بعد اقتطاعها من الأغنياء، مما يساعد على تنمية القدرة الاقتصادية للفقير وزيادة دخله، فضلا عن تقليص الفجوة بينه وبين الغني<sup>(79)</sup>. هذا راجع بالأصل إلى خصوصية الزكاة كونها تصرف وبالمقام الأول للفقراء وهم من ضمن الأصناف المحددة شرعا، كما تصرف إلى الفئات الضعيفة بالمجتمع لسد حاجاتهم الأساسية<sup>(80)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن دور الزكاة لا يقتصر في إعطاء الفقير حد الكفاف فزيادة عن المساعدات النقدية وكذا توفير مستوى معيشي لائق، تساهم أيضا في إنشاء مشاريع يستفيد منها العامة كالمستشفيات، المدارس، ودور الرعاية الاجتماعية.

**ج - دور الزكاة في ترقية العلم:** العلم نور الحياة، ومطلب اجتماعي ثقافي يسعى للوصول إليه كل شخص في العالم، نظرا لقيمته وأهميته في الحياة، وفي الغالب نجد أن الكثير من الأشخاص وبسبب ظروفهم المعيشية اضطروا للتخلي عن دراستهم، مثلا بسبب عدم توفر المدارس أو لوازم الدراسة وغيرها، لهذا الهدف يمكن توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تعليمية تنتهي

بتمليك المستحقين للزكاة، يستفيد منها طلاب العلم الفقراء، فكلما يجوز الوقف العلمي جاز استثمار أموال الزكاة في الجانب العلمي أيضا (81).

### ثانيا- دور الزكاة من خلال البعد البيئي:

تلعب الزكاة دورا مهما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع؛ حيث تساهم في الرفع من مستوى الاقتصاد عن طريق توزيع الثروة، وكذا توفير فرص الكفاءة الاجتماعية، فضلا عن هذا تهتم بالجانب البيئي، فنظرا لما يشهده هذا الأخير من تدهور يمس الموارد الطبيعية، والمناخ، وغيرها من المساحات البيئية، وجب حمايته والقضاء على كل ما يعق ازدهاره، إذ وجب استثمار أموال الزكاة ليس فقط في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وإنما وجب وضع برامج ومشاريع تنمية هدفها التخطيط لاصطلاح النظم البيئية وتحسينه. فكل مركي قدم نصيبه في الزكاة فإنه يساهم إلى جانب مساعدة الفقير والمسكين اقتصاديا واجتماعيا، فإنه يساعده أيضا بيئيا كون أن سلامة البيئة يعني سلامة المجتمع من الأمراض والأوبئة.

إلى جانب هذا تساهم الزكاة في تحسين السياحة البيئية؛ إذ أن اختيار مكان للسياحة أصبح مرتكزا بنسبة كبيرة على مستواها البيئي؛ حيث ترتبط بالتوازن البيئي إذ أن ميزتها الأساسية هي ربط الاستثمار والمشاريع التنموية بالبيئة والتنوع الحيوي للمناطق السياحية، عن طريق وضع برامج سياحية هدفها توجيه السياحة نحو مواقع إستراتيجية تجلب السياح، مع ضرورة التأكيد على الالتزام بسلوك حضاري سياحي دون المساس أو التأثير على البيئة.

## الخاتمة:

في ختام ما سبق وصفه وتحليله، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكرها تباعا على النحو الآتي:

### أولا- نتائج البحث:

- 1- الزكاة ركن من أركان الإسلام وهي واجبة على العاقل والمجنون والمعتوه والسفيه واليتيم والصغير على حد سواء كون هذا النظام ذات علاقة بالمال وليس بالشخص، وأن شخصية المركزي ليست محل اعتبار.
- 2- لا سبيل للمركزي في التهرب من دفع الزكاة إما أن يدفع أو يواجه الوعيد المذكور في الآية 34 من سورة التوبة.
- 3- نتيجة لعدم انحصار أفراد المجتمع في عدد معين لم يعد بمقدور الغني معرفة الفقير (بصفة عامة) وهذا ما يؤثر على عدم تحقيق الزكاة لأهدافها الرامية.
- 4- التنمية المستدامة مصطلح أوجدته الظروف الحتمية التي يعيشها المجتمع بسبب تدهور أوضاعه الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- 5- إن الهدف الأساسي من وراء التنمية المستدامة هو كفاية موارد الدولة لمختلف الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وهو ما يدعو إلى الترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.
- 6- تركز التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد أساسية (اقتصادية، اجتماعية وبيئية) كونها أكثر الجوانب تعرضا للتدهور في أي بلد.
- 7- تعتبر الزكاة موردا تمويليا هاما تعتمد عليه إستراتيجية التنمية المستدامة في تمويل مشاريعها الموضوعية من قبل الدولة؛ حيث تساهم في زيادة مستوى النمو الاقتصادي عن طريق محاربتها لاكتناز الأموال الذي يحد من الوظيفة المنوطة بها.

- 8- الوظيفة الاجتماعية في القضاء على البطالة وتوفير فرص شغل للشباب، والتقليل من نسبة الفقر، فضلا عن القضاء على الأمية في المجتمع من خلال تحسين الجانب التعليمي.
- 9- تطوير النظم البيئية عن طريق خلق مشاريع تنموية بيئية هدفها تشغيل أموال الزكاة في برامج بيئية تشمل السياحة والمرافق البيئية الأخرى.

### ثانيا-التوصيات:

- 1-نوصي حكومات البلدان العربية بإنشاء وتفعيل قطاع ثالث مستقل إداريا وماليا تحت مسمى القطاع الخيري أو القطاع الثالث مع وجود تعاون بين القطاعات الثلاث (الحكومي، الأهلي والخيري).
- 2- لدى إنشاء وتفعيل القطاع الثالث نوصيه بتنظيم واستثمار موارد الزكاة بالاعتماد على أحدث صور احترافية لإدارة واستثمار الأموال كون الزكاة لا تعني فقط بسد جوع الفقير، وإنما هي مصدر فعال من مصادر التمويل الإسلامي.
- 3- نوصي حكومات البلدان الإسلامية بفتح دورات توعية وتكليف الأئمة بنشر تعاليم ثواب الزكاة وفوائدها الدنيوية وما يترتب على تركها من عقاب أخروي، كونها تلعب دورا هاما في تخفيف أعباء الموازنة بالنسبة للحكومة أيضا.
- 4-نوصي بتوزيع القائمين على أمور الزكاة على أفرع متعددة ونصبها جغرافيا داخل البلد من أجل تنظيم مسألة تحديد المستحقين وذلك من خلال عمل قوائم تتضمن أسماء وعناوين الفقراء والمستحقين في كل فرع.
- 5-تعزيز دور الإعلام في التنويه بأهمية التنمية المستدامة وأهدافها الإنمائية كونها مطلب يلم بجوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية تخدم كل فرد في المجتمع.

6- ضرورة اتخاذ سياسة حكومية داعمة للقطاع الخيري من أجل تحسين مستوى النمو الاقتصادي وذلك بتوفير السلع والخدمات وحاجات الأفراد نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني بأسعار مناسبة اعتماداً على أموال الزكاة.

7- ضرورة تبني برامج اجتماعية ممولة من أموال الزكاة تكون هدفها توفير الرعاية الصحية والتعليمية للمستحقين من أجل مجابهة الظروف التي تلحق بهم.

## المصادر والمراجع:

### الكتب:

- 1- ابراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996).
- 2- إبراهيم مدحت حافظ، دور الزكاة في خدمة المجتمع، (دار غريب، القاهرة، مصر، 1995).
- 3- أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ج4، (مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر).
- 4- أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب: الزكاة، باب: من سأل الناس تكثرا، رقم الحديث: 1479.
- 5- حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، ط1، (مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1428هـ، 2007م).
- 6- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، ج2، (دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ النشر).
- 7- سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مصارف الزكاة في الإسلام مفهوم وشروط وأنواع وأحكام، في ضوء الكتاب والسنة، (مؤسسة الجريسي، الرياض، السعودية، 1426).
- 8- عبد الحميد براهمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997).
- 9- عبد الصمد محمد، قانون التكافل الإسلامي الزكاة، ط1، (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014).

- 10- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي مفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، (العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2015).
- 11- عبد الله بن منصور الغفيلي، نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، 1430هـ، 2009م).
- 12- عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، ط1، (دار النفائس، الأردن، 1430هـ، 2010م).
- 13- الكوفي أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: الحوت كمال يوسف، ط1، ج2، (مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 1409).
- 14- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، (مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1435هـ، 2004م).
- 15- محمد قلنجي، معجم لغة الفقهاء، ط2، (دار النفائس، بيروت، لبنان، 1408هـ، 1988م).
- 16- مغازي محمد عبد الله، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005).
- 17- الهيثمي الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج5، (دار الفكر، بيروت، لبنان، 1992).
- 18- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، (دار الشروق، القاهرة، مصر، 1422هـ، 2001م).
- 19- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، (دار القلم، دمشق، سوريا، 1429هـ، 2008م).

20- نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، (المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 1413هـ، 1993م).

21- مريم أحمد الداغستاني، مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية، (المطبعة الإسلامية الحديثة، مصر، 1412هـ، 1992م).

### المقالات:

1- بن عودة بن سعيد، عويداد رشيد، رؤية أصولية لمسألة استثمار أموال الزكاة، مجلة الفقه، 2013، ع 10.

2- تركي بن محمد العطيان، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي دراسة نظرية على المجتمع السعودي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 2006، المجلد 21، ع 41.

3- حدة فروحات، انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول مع الإشارة لمقترحات حلولها- دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2012، ع 5.

4- حسام الدين خليل محمد، استثمار المدخرات ودور الصكوك الإسلامية في ذلك دراسة شرعية مقاصدية اقتصادية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 1436هـ، 2014م، المجلد 11، ع 2.

5- حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، 2011، المجلد 1، ع 21.

6- ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة من منظور اقتصادي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 2017، ع 1.

- 7- صونيا بيزات، إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة -الجانب القانوني- ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2016، المجلد 13، ع23.
- 8- عائشة شبيلة، دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 2014، المجلد 9، ع17.
- 9- عبد الباري أوانج، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في بيت المال بماليزيا، مجلة التجديد، 1432هـ، 2011م، المجلد 15، ع 29.
- 10- عدنان خليفات، حديث القرآن الكريم عن الإنفاق، مجلة الميزان للدراسات الإسلامية و القانونية، 2014، 1435م، المجلد 1، ع 1.
- 11- فريدة حموم، تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة، مجلة المفكر، 2011، ع7.
- 12- فطيمة مبارك، التنمية المستدامة، أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، 2016، ع13.
- 13- قاسم سعاد هاشم، دور الزكاة في دعم وتخفيف تيار الاستهلاك والاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2009، المجلد 15، الإصدار 54.
- 14- المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 1425، 2004، المجلد 17، العدد 3.

#### الرسائل:

- 1- بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، 2014، 2015.

- 2- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012، 2013.
- 3- بوكليخة بومدين، الإطار المؤسسي للزكاة ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري —دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012، 2013.
- 4- ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.
- 5- راشي طارق، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإنيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة —دراسة حالة شركة مناهج الفوسفات بتبسة somiphos، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010، 2011.
- 6- عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2018 .
- 7- عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل—دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011، 2012.
- 8- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

9- ميرنا حسنالدي، استثمار أموال الزكاة وأحكامه دراسة فتوى مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) رقم 4 سنة 2004 بشأن استثمار أموال الزكاة، رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة شريف هداية الله الإسلامية والحكومية، إندونيسيا، 2018، 1439.

10- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلاي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.

11- ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، 2014.

12- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010، 2011.

#### المدخلات:

1- عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل محمد المسماري، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة، كتاب أبحاث المؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، جامعة اجدايبا، بتاريخ 23 إلى 25 يوليو 2018، جامعة اجدايبا، ليبيا.

2- عمر موسى عمر بوحرده، البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة وانعكاساته على الموارد البيئية والاقتصادية المجتمع الليبي " قرية العرقوب نموذجاً"، كتاب أبحاث المؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، جامعة اجدايبا، بتاريخ 23 إلى 25 يوليو 2018، جامعة اجدايبا، ليبيا.

3- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، مساهمة الزكاة في إرساء دعائم التنمية المستدامة بالجزائر- دراسة تحليلية لتجربة ولاية قالمة لفترة (2003-2012)، ملتقى دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، 20 و 21 مارس 2013، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

4- عبد الرزاق معاينزي، الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، 3 و 4 ديسمبر 2012، جامعة قالمة، الجزائر.

5- نعمون وهاب، عناني ساسية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة صندوق الزكاة الجزائري-، ملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، 3 و 4 ديسمبر 2012. جامعة قالمة، الجزائر.

### النصوص القانونية:

1- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجازته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي، كينيا، يونيو 1981.

2- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته بقراره رقم 270، د.ع 16، بتاريخ 23 ماي 2004.

### التقارير:

1 - أمين المنخي، تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 الحق في التنمية، تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، يونيو 2015.

2- تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل، المنعقد في 20 إلى 22 حزيران/ يونيو 2012.

- 3- تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران 1992، A/conf.151/26/rev.1 (vol.1)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993.
- 4- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن، 2002.
- 5- تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الإصدار 3، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- 6- تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، الدورة الثانية والأربعون، البند 83، ملحق رقم A/42/427، الصادر بتاريخ 4 أوت 1987.
- 7- تقرير عن تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المجلس الوطني للبيئة، الدورة السابعة، يناير، الرباط، المغرب، 2011.
- 8- التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية، التقييم الوطني للتنمية المستدامة، وثيقة خلفية، التقرير العربي حول 20-20- التنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن، 2015.
- 9- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار 11، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1427.
- 12- دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، ط1، وزارة الشؤون البلدية و القروية، الرياض، 1426.
- 13- محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير، 1978.

## الهوامش:

- (1) متفق عليه
- (2) القرآن الكريم، سورة الشمس، الآية: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَّاهَا﴾ ﴿٩﴾.
- (3) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية: ﴿فَأَرْزُقْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رِئُوسًا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ ﴿٨١﴾.
- (4) القرآن الكريم، سورة مريم، الآية: ﴿وَخَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾ ﴿١٣﴾.
- (5) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَسْتَأْذِنُوا مِنْهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ فَأَلَوْا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْتِغُوا أَحْسَنَ مَا يَوْفِقُكُمْ بِهِ إِلَيْنَا لِنُبَيِّنَ لَكُمْ بِرَزْقٍ مِنْهُ وَلِيَتَلَطَّفَ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ (19).
- (6) القرآن الكريم، سورة النجم، الآية: ﴿لَا تَرْكَبُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ (32).
- (7) بوكليخة بومدين، الإطار المؤسسي للزكاة ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري —دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان—، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012، 2013، ص.ص. 12 و13.
- (8) ينظر: السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، ج2، (دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ النشر)، ص. 149.
- (9) ينظر: يحيى بن شرف النووي محي الدين أبو زكريا، المجموع (شرح المذهب)، تحقيق: المطيعي محمد نجيب، المجلد5، ج5، (دار إحياء التراث العربي، بوزن مكان النشر، بدون تاريخ النشر)، ص. 299.
- (10) للمزيد ينظر: عبد الصمد محمد، قانون التكافل الإسلامي الزكاة، ط1، (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014)، ص. 20.
- (11) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (60).
- (12) المقدسي عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ج2، (دار الفكر، دمشق، سوريا، 1417)، ص. 753.
- (13) ينظر، الشيخ خليل، جواهر الإكليل، ج1، (مكتبة الثقافة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ النشر)، ص. 12.
- (14) روي عن الإمام علي رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ ( إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا و عروا إلا بما يضيع أغنيائهم، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً و يعذبهم عذاباً أليماً) الهيثمي الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج3، (دار الفكر، بيروت، لبنان، 1992)، ص. 88.
- (15) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 103.
- (16) يراجع قاسم، سعاد هاشم، دور الزكاة في دعم وتحفيز تيار الاستهلاك والاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2009، المجلد15، الإصدار54، ص. 21.

- (17) للمزيد ينظر: مغازي محمد عبد الله، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005)، ص. 152-153.
- (18) "يقصد به صفة لكل مال لم يخرج منه الواجب وإن لم يكن مدفوناً"، يراجع: نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، (دار القلم، دمشق، سوريا، 1429، 2008)، ص. 385.
- (19) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 34.
- (20) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 103.
- (21) للمزيد ينظر: إبراهيم مدحت حافظ، دور الزكاة في خدمة المجتمع، (دار غريب، القاهرة، مصر، 1995)، ص. 120.
- (22) القرآن الكريم، سورة المعارج، الآية 25/24.
- (23) روي عن عبید الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال ( ثلاثة من الغارمين، رجل ذهب السيل بماله، ورجل أصابه الحريق فذهب بماله، ورجل له عيال وليس له مال فهو يدان وينفق على عياله) يراجع في ذلك، الكوفي أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق الخوت كمال يوسف، ط1، ج2، (مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1409)، ص. 424.
- (24) مقال متاح على الرابط التالي: <https://www.mawdoo3.com>، تاريخ الزيارة 2019/8/2 الساعة : التاسعة صباحاً.
- (25) فطيمة مبارك، التنمية المستدامة، أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، 2016، العدد 13، ص. 15.
- (26) تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، الدورة الثانية والأربعون، البند 83، ملحق رقم A42/427، الصادر بتاريخ 4 أوت 1987، ص. 39.
- (27) نقلا عن عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي مفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، ( العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2015)، ص. 51.
- (28) تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل، المنعقد في 20 إلى 22 حزيران/ يونيو 2012، ص. 8.
- (29) الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجازته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي، كينيا، يونيو 1981.
- (30) الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته بقراره رقم 270، د. ع 16، بتاريخ 23 ماي 2004.
- (31) العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010، ص. 32 و 33.
- (32) التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار 11، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1427، ص. 15.
- (33) تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الإصدار 3، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص. 30.

- (34) دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، ط1، وزارة الشؤون البلدية و القروية، الرياض، 1426، ص.3.
- (35) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن، 2002، ص.86.
- (36) ابراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996)، ص.40.
- (37) راشي طارق، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة — دراسة حالة شركة مناهج الفوسفات بتبسة somiphos، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010، 2011، ص.22.
- (38) ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، 2014، ص.11.
- (39) عمر موسى عمر بوحرده، البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة وانعكاساته على الموارد البيئية والاقتصادية المجتمع الليبي " قرية العرقوب نموذجاً"، كتاب أبحاث المؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، جامعة اجدابيا، بتاريخ 23 إلى 25 يوليو 2018، ط1، جامعة اجدابيا، ص.854.
- (40) هشام بن عيسى بن عبد الله الدلاي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص.23.
- (41) محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير، 1978، ص.127.
- (42) التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، ص.30، 31.
- (43) عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل محمد المسماري، كتاب أبحاث المؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، جامعة اجدابيا، بتاريخ 23 إلى 25 يوليو 2018، جامعة اجدابيا، ص.888.
- (44) حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012، 2013، ص.36.
- (45) صونيا بيزات، إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة —الجانب القانوني— مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2016، المجلد 13، العدد 23، ص.12.
- (46) ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة من منظور اقتصادي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 2017، العدد 1، ص.9.
- (47) تصنف الموارد بالنظر إلى عدة اعتبارات:
- أ- حسب مدى انتشارها: تشمل: الموارد الموجودة في كل مكان (شمس، هواء)، الموارد الموجودة في أماكن عديدة (حيوانات، الأشجار، النباتات)، وموارد موجودة في أماكن قليلة (المعادن، النفط).
- ب- حسب العمر الزمني: تشمل: موارد متجددة؛ هي التي تنمو وتزيد عبر الزمن، وموارد غير متجددة؛ أو قابلة للنضوب هي تلك التي يكون مخزونها في الأرض ثابتا خلال زمن معين، وتشمل أيضا موارد جارية؛ وهي التي تستمر بالتدفق ( الطاقة الشمسية، طاقة المد والجزر)

- ج- حسب الموقع الجغرافي: تشمل: موارد محلية تتواجد في القرية أو المدينة، موارد إقليمية موجودة على مستوى الإقليم أو منطقة إدارية، موارد وطنية (قطرية) تتواجد على مستوى الدولة، وموارد دولية التي تكون مشتركة بين عدد من الدول أو كلها. يراجع: حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، (مكتبة العبيكان، 1428 الرياض، السعودية، 2007)، ط1، ص. 28.
- (48) معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أمودجا)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015/08/23، ص. 57، 58.
- (49) حدة فروحات، انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول مع الإشارة لمقترحات حلولها- دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2012، العدد 5، ص. 136.
- (50) بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة استشرافية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، 2014، 2015، ص. 50.
- (51) عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل-دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011، 2012، ص. 13.
- (52) يراجع تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران 1992، A/conf.151/26/rev.1(vol.1)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993.
- (53) نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 1413، 1993)، ص. 255.
- (54) القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 9.
- (55) أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ج4، (مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ النشر)، ص. 188.
- (56) المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 1425، 2004، المجلد 17، العدد3، ص. 19.
- (57) سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مصارف الزكاة في الإسلام مفهوم وشروط وأنواع وأحكام، في ضوء الكتاب والسنة، (مؤسسة الجريسي، الرياض، السعودية، 1426)، ص. 4.
- (58) "المراد بما العبد أو الأمة، وهي تذكر في معرض التحرير والفك، وتحرير العبد من الرق هو فك لرقبته من غلها"، يراجع: مريم أحمد الداغستاني، مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، (المطبعة الإسلامية الحديثة، مصر، 1412، 1992)، ص. 94.
- (59) نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، ص. 262.
- (60) حسام الدين خليل محمد، استثمار المدخرات ودور الصكوك الإسلامية في ذلك دراسة شرعية مقاصدية اقتصادية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 1436، 2014، المجلد 11، العدد2، ص. 14.

- (61) عبد الرزاق معاوية، الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، بتاريخ 3 و4 ديسمبر 2012، ص. 6.
- (62) يراجع: عبد الله بن منصور الغفيلي، نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، 1430، 2009)، ص. 473 وما بعدها.
- (63) من بين القائلين بهذا الرأي نذكر: الشيخ مصطفى الزرقا، الدكتور حسن عبد الله الأمين، والدكتور محمد عبد اللطيف الغرفور.
- (64) عبد الباري أوانج، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في بيت المال بماليزيا، مجلة التجديد، 1432، 2011، المجلد 15، العدد 29، ص. 13، 14.
- (65) ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص. 96.
- (66) ميرنا حسنالدي، استثمار أموال الزكاة وأحكامه دراسة فتوى جلس العلماء الإندونيسي (MUI) رقم 4 سنة 2004 بشأن استثمار أموال الزكاة، رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة شريف هداية الله الإسلامية والحكومية، إندونيسيا، 2018، 1439، ص. 88.
- (67) بن عودة بن سعيد، عويداد رشيد، رؤية أصولية لمسألة استثمار أموال الزكاة، مجلة الفقه، 2013، العدد 10، ص. 24.
- (68) عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، ط1، (دار النفائس، الأردن، 1430، 2010)، ص. 93.
- (69) محمد قلعجي، معجم لغة الفقهاء، ط2، (دار النفائس، بيروت، لبنان، 1408، 1988)، ص. 93.
- (70) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، (مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1435، 2004)، ص. 942.
- (71) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآيات رقم: 3، 110، 195، 254.
- (72) عدنان خليفات، حديث القرآن الكريم عن الإنفاق، مجلة الميزان للدراسات الإسلامية و القانونية، 2014، 1435، المجلد 1، العدد 1، ص. 13 و14 و15.
- (73) نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، ص. 297.
- (74) تركي بن محمد العطيان، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي دراسة نظرية على المجتمع السعودي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 2006، المجلد 21، العدد 41، ص. 17.
- (75) عبد الحميد براهيم، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997)، ص. 160.
- (76) أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب: الزكاة، باب: من سأل الناس تكثراً، ص. 360، 361، رقم الحديث: 1479.
- (77) يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، ط1، (دار الشروق، القاهرة، مصر، 1422، 2001)، ص. 21.

- (78) عائشة شبيلة، دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 2014، المجلد 9، العدد 17، ص. 11.
- (79) عباس و داد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2018، ص.: 122.
- (80) خير الدين معطى الله، سفيان عمراي، مساهمة الزكاة في إرساء دعائم التنمية المستدامة بالجزائر - دراسة تحليلية لتجربة ولاية قلمة لفترة (2003-2012)، ملتقى دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، المنظم من قبل مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية بالجزائر، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 20، 21 مارس 2013، ص. 7.
- (81) نعمون وهاب، عناني ساسية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة صندوق الزكاة الجزائري -، ملتقى حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، بتاريخ 3 و 4 ديسمبر 2012، ص. 13.

